تحليل أسباب الفساد ومؤشراته وأثره فى أنجولا

فايدة علي عابدين(*)

مقدمة

تُعد ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها ولكن بدرجات متفاوتة، بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجتمعات؛ حيث أرجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع في العالم وفى البلدان النامية على وجه الخصوص، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى انتشار وتفشي الفساد بمختلف اشكاله كأهم وجه من اوجه غياب الحكم الرشيد والذي أدى الى سوء استخدام الموارد المتاحة وتخفيض كفاءة وفعالية استخدامها، بالإضافة الى التأثير سلبًا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يُهدد التنمية المستدامة بشكل ملموس.

وفى أفريقيا لا يقل انتشار الفساد "Corruption" في دولها عن غيرها من الاقاليم، بل ان الفساد في الدول الافريقية أصبح واقعاً حياتياً متكرراً، كما انه يترك اثاراً مدمرة على الانجاز الاقتصادي والاداء الحكومي وطبيعة السلطة الحاكمة، ومما يزيد الامر خطورة ان الاليات الحكومية المستخدمة للقضاء على الفساد في هذه الدول غير مؤثرة وليس لها أي فعالية تذكر، وعليه فان دراسة الفساد في افريقيا يحتاج للمزيد من البحث والدراسة ليس فقط لأنه اكثر انتشارا مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن لان هناك ادراكاً متزايداً بمدى خطورته على عمليات التنمية المستدامة التي تشهدها دول القارة الافريقية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفساد وفق أكثر التعريفات بساطة وشيوعا، هو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ورغم أن ظاهرة الفساد هي ظاهرة عامة ترتبط بمعظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو تصنيفاتها على سلم التنمية، إلا أن مشكلة الفساد تحتل مكانًا جوهريًا من بين مشكلات القارة الأفريقية بوجه خاص. ففي السياق الأفريقي، تعتبر مشكلة الفساد سمة هيكلية في كيان الدولة نفسه، فضعف القدرات البيروقراطية والطبيعة الرعوية للدولة تعيد إنتاج شبكة الفساد وتجعلها لصيقة الصلة بالإدارة والحكم، والتي تعيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تشيع ظواهر الفساد الكبير واختطاف الدولة في العديد من دول القارة.

(*) باحثة دكتوراه - كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة - عدد ٤٥، يناير ٢٠١٩ ص ص ١ - ٣٨ .

وقد تصاعد الاهتمام بقضية الفساد وانعكاساتها السلبية على آفاق التنمية في دول القارة على مدى العقدين الماضيين مع تنامى وطأة الفساد وتكلفته في تأخير النمو أو سوء توزيع عوائده في مختلف دول القارة، وكذلك مع تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية وكان الاهتمام على المستوى الإقليمي واضحًا حين تبنى الاتحاد الأفريقي بروتوكولا لمكافحة ومنع الفساد قبل أن تعلن الأمم المتحدة البروتوكول المناظر بعدة أشهر. فقد فتح الاتحاد الأفريقي الباب للتوقيع على بروتوكول منع ومكافحة الفساد في التاسع من شهر يوليو عام ٢٠٠٣، أي قبل بروتوكول الأمم المتحدة بحوالي خمسة أشهر.

ومع تصاعد وتيرة الفساد في القارة الافريقية وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية والتي أشارت الى تصدر عشرة دول افريقية المراتب الاولى من حيث مؤشر الفساد، تأتى هذه الدراسة لتتناول تلك الظاهرة بالبحث والتحليل موضحة انعكاساتها على النمو الاقتصادي، وقد تم اختيار الحالة الأنجولية باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة.

وتعد أنجولا نموذجًا صريحًا لدراسة الفساد في أفريقيا، حيث تتميز بأنها دولة نفطية ويستخرج منها الماس والذهب والنحاس مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصة في المستويات القيادية العليا، وقد تم تحديد الفساد كأحد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق النمو السريع والتنمية المستدامة للاقتصاد الأنجولي، ولقد ظهرت أنجولا لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد في عام ٢٠٠٠.

ثانيًا: هدف الدراسة:

تمثل هدف الدراسة في التعرف على المفاهيم المختلفة للفساد وأنواعه ومؤشرات قياسه ووضع دولة أنجولا في مختلف مؤشرات الفساد، وتحديد أهم ملامح الفساد ومؤشراته وأسبابه في القارة الافريقية، ومعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة الأنجولية، وكذلك تحديد جهود التصدي لظاهرة الفساد في القارة الأفريقية بشكل عام وفي أنجولا على وجه الخصوص بهدف زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية الاجتماعية.

ثالثًا: إشكالية الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة في عدم قدرة أنجولا على تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادى، وذلك على الرغم مما تمتلكه من ثروة كبيرة من النفط الخام والماس والذهب، إلاَّ أن انتشار الفساد يقف حائلاً أمام الجهود التنموية بها، ويساعد على زيادة الفقر، حيث يعيش بأنجولا حوالى ٧٠% من السكان على ٢ دولار يوميا أو أقل.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يُعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى أحد الأولويات التي تسعى الحكومة الأنجولية إلى تحقيقها، وعليه، انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مؤداه: "**إذا كانت أنجولا من أكثر الدول في أفريقيا تمتعًا بالثروة فلماذا لم تصبح أكثرها تقدمًا وهل الفساد يتمتع بقدر من الأهمية في التأثير على النمو الاقتصادى فيها؟**"، وعلى ضوء التساؤل الرئيسي للدراسة تظهر عدة تساؤلات فرعية والتي تساهم اجابتها في تشكيل أركان الدراسة وتحديدها، ويمكن صياغتها كالتالي:

١. ما المقصود بالفساد وعلاقة الفساد بالنمو والتنمية الاقتصادية؟
٢. ماهي أهم ملامح الفساد ومؤشراته وأسبابه في القارة الافريقية؟
٣. كيف تطور وضع دولة أنجولا في مؤشر مدركات الفساد ومؤشرات الفساد المختلفة؟
٤. إلى أي مدى يؤثر الفساد على تحقيق النمو الاقتصادى بأنجولا؟
٥. ما هي جهود التصدي لظاهرة الفساد في القارة الافريقية عموما، وفي دولة أنجولا على وجه الخصوص؟

خامسًا: فروض الدراسة:

اعتمدت الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها:

أن القضاء على الفساد وانخفاض مستواه سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادى الذى يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية بأنجولا.

سادسًا: منهج الدراسة:

لاختبار الفرضية السابقة قامت الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر الفساد على النمو الاقتصادى، وذلك بناءً على دراسة التي قام بها Ben, Etim Udo عام ٢٠١٨، بعنوان "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria"، والتي سبق الإشارة إليها في المطلب الأول على النحو التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

حيث أن:

RGDP: مؤشر النمو الاقتصادى، ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

CRPT: مؤشر الفساد.
UNER: معدل البطالة.
INFR: معدل التضخم.
EXTR: سعر الصرف الرسمي.

وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج قياس العلاقة بين النمو الاقتصادى (RGDP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\mathbf{RGDP} = f(CRPT, UNER, INFR, EXTR)$$
$$\mathbf{RGDP}_t = b_o + b_1 CRPT_t + b_2 UNER_t + b_3 INFR_t + b_4 EXTR_t + \mu$$

سابعًا: الإطار المكاني والزماني:

تركز اهتمام الدراسة على الفساد في دولة أنجولا كإطار مكاني للدراسة، ولقد تم اختيار دولة أنجولا باعتبارها من أبرز نماذج الفساد المتغلغل في مؤسسات الدولة كما تتميز بأنها دولة نفطية مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصةً في المستويات القيادية العليا، وتواجه أنجولا تحديات وعقبات أمام قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادى ومن ثمَّ تعتبر مجالًا خصبًا للبحث والتدقيق لتحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادى.

أما الإطار الزماني فبدأ من عام ٢٠٠٠، وذلك لأن أنجولا ظهرت لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد في هذا العام، وصنفت أكثر من مرة على أنها من أكثر الدول فساداً في العالم.

تحليل أسباب الفساد ومؤشراته وأثره في أنجولا

تعد أنجولا نموذجًا صريحًا لدراسة الفساد في أفريقيا، حيث تتميز بأنها دولة نفطية ويستخرج منها الماس والذهب والنحاس مما يفتح مجالات واسعة أمام احتمالات الفساد خاصة في المستويات القيادية العليا، وقد تم تحديد الفساد كأحد أهم العقبات التي تحول دون تحقيق النمو السريع والتنمية المستدامة للاقتصاد الأنجولي، ولا يزال الفقر والتخلف يقفان حائلاً امام الجهود التنموية بها، حيث يعيش بأنجولا حوالي ٧٠% من السكان على ٢ دولار يوميا أو أقل، كما أنه من بين كل ستة أطفال يموت طفل قبل سن الخامسة مما يجعلها أخطر مكان في العالم بالنسبة للأطفال، ويموت أكثر من ١٥٠ ألف طفل سنويا[1]، ولكن جميع السكان لا يعانون نفس المعاناة، وهذا يرجع بدوره إلى الفساد المنتشر بها بكافة صوره وأنواعه؛ فعلى سبيل المثال فإن إيزابيل دوس سانتوس ابنة الرئيس هي أصغر ملياردير في أفريقيا، وقُدرت ثروتها بنحو ٣,٤ مليار دولار من الماس الوطني ومن الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول أسباب الفساد وأنواعه، والمبحث الثاني يحلل أهم مؤشرات الفساد، ويستعرض المبحث الثالث قياس الفساد وأثره على النمو الاقتصادى.

[1] https://www.transparency.org/cpi2015.

المبحث الأول
أسباب الفساد وأنواعه في أنجولا

انطلاقًا من ما يقرب من ثلاثة عقود من النزاع وعدم الاستقرار، لا تزال أنجولا تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الحكومة وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع، ويظهر الفساد من خلال أشكال مختلفة، منها الفساد البيروقراطي والسياسي والفساد الكبير، واختلاس الموارد العامة، والنهب المنظم لأصول الدولة، ونظام الوساطة والمحسوبية الراسخ بعمق الذي يعمل خارج قنوات الدولة مع وضوح حجم الفساد وسوء الإدارة بشكل كبير في الصناعات الاستخراجية.

وقد أدخلت الحكومة إصلاحات هامة في السنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالإيرادات وشفافية الموازنة، ودعت أيضًا إلى قمع الفساد في عام ٢٠٠٩. ولكن الإطار القانوني والمؤسسي الشامل لمكافحة الفساد في أنجولا لا يزال غير كاف إلى حد كبير، حيث أن مؤسسات مكافحة الفساد غير متطورة، وكثيرا ما تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن الخبرة التقنية، مما يثير شكوكًا جدية بشأن الإرادة السياسية للإصلاح.

المطلب الأول
أسباب الفساد في أنجولا

تتعدد أسباب الفساد في أنجولا، فقد يرجع الفساد إلى عدم استقرار الظروف السياسية بها، أو استغلال المستويات القيادية ثروات البلاد ومعاناة باقي الشعب، وغيرها من الأسباب المختلفة، وفيما يلي يتم عرض أسباب الفساد:

أولاً: عدم استقرار الظروف السياسية بأنجولا

بعد استقلال أنجولا عن البرتغال في نوفمبر ١٩٧٥، خاضت سنوات من الحرب الأهلية بين الحركة الشعبية التي تسيطر عليها الحكومة (The Government Controlled Popular Movement for the Liberation of Angola - MPLA) وبين الاتحاد الوطني للاستقلال (The Rebel National Union for the Total Independence of Angola – UNITA) والتي أدت إلى قتل الملايين من اللاجئين، وبعد وفاة زعيم حركة ال (UNITA) في عام ٢٠٠٢ تم التوصل إلى إيقاف النار والوصول إلى اتفاق السلام خلال عام ٢٠٠٢، وعلى الرغم من أن الوضع السياسي بدأ في الاستقرار بعد عام ٢٠٠٢ إلا أن الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس (والذي يتولي الرئاسة منذ عام ١٩٧٩ لم يظهر

أي التزام تجاه العملية الديمقراطية سوى في عام ٢٠٠٨ حيث حدثت انتخابات برلمانية وفازت بها الحركة الشعبية (MPLA) بنسبة ٨٠%.[١]

ثانيًا: ضعف الحكم، وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع

ظلت أنجولا لمدة ثلاث عقود تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار مما جعلها تعاني كثيرًا في مؤشرات الحوكمة وانتشار الفساد على جميع المستويات، ففي عام ٢٠١٠ كانت من أسوأ عشرة دول في العالم في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٨ من بين ١٧٨ دولة، وفي عام ٢٠١٥ كانت من أسوأ ٤ دول في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٣ من بين ١٦٧ دولة، وفي عام ٢٠١٦ جاءت من أسوأ ١٥ دولة في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٤ من بين ١٧٦ دولة، وفي عام ٢٠١٧ جاءت من أسوأ ١٤ دولة في مؤشر الفساد، حيث جاءت في المرتبة ١٦٧ من بين ١٨٠ دولة.[٢]

ثالثًا: الموارد الطبيعية ودورها في تأجيج الصراع وانعدام الأمن

لقد لعبت الموارد الطبيعية دورًا هامًا في تأجيج الصراع وانعدام الأمن في أنجولا، حيث سعت جميع أطراف النزاع إلى السيطرة على ثروة الموارد الطبيعية، وتعتبر أنجولا أحد أكبر منتجي النفط والماس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي فترة ما بعد الحرب، دعمت زيادة إنتاج النفط، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، معدلات نمو بلغ متوسطها أكثر من ١٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)، مما جعلها من أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا.

ويعتبر النفط هو القوة الدافعة للاقتصاد، وهو ما يمثل ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أنجولا و ٨٠٪ من الإيرادات الحكومية خلال عام ٢٠٠٨، وحوالي ٣٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٣، وأسهمت جهود إعادة الإعمار بعد الحرب وإعادة توطين المشردين في ارتفاع معدلات النمو في قطاعي البناء والزراعة، وقد أحرزت أنجولا تقدما كبيرا في تحسين بنيتها التحتية، حيث استثمرت استثمارات كبيرة في بناء الطرق والمستشفيات والمدارس والسكك الحديدية وإصلاحها، وعلى الرغم من هذه التحسينات الجديرة بالملاحظة، فقد فشل النمو الاقتصادى إلى حد كبير في ترجمته إلى نتائج إنمائية أفضل للجميع. ففي حين أنه وفقا لليونيسيف أحرزت أنجولا تقدم

[1] Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011), p1,
At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.

[2] https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_#2017.

كبير في خفض معدل وفيات الأمهات والرضع منذ عام ٢٠٠٢، إلاَّ أنها لا تزال تحتل المرتبة الأضعف في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[1]

رابعًا: معاناة الغالبية العظمى من السكان من الفقر

لقد أدى استغلال الموارد الطبيعية لأنجولا إلى ثروة كبيرة لأقلية من السكان، ولكن الغالبية العظمى من شعبها لا تزال تعيش في فقر مدقع، فلا تزال أنجولا تواجه تحديات كبيرة تتمثل في انتشار الفقر، ووفرة حقول الألغام وحركات حرب العصابات وهي جماعة ميليشيات انفصالية لا تزال نشطة في الشمال، والعنف المتقطع وانعدام الأمن لا يزالان قائمين في المنطقة.[2]

وتعد أنجولا كذلك من أسرع الاقتصادات نموًا فيلاحظ أنه في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٧) تزايد معدل النمو من ٣,٠% خلال عام ٢٠٠٣ وحتي وصل إلى ٢٢,٦% خلال عام ٢٠٠٧ فكان معدل النمو سريعًا، وخلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بدأ يحدث نموًا ولكن بمعدلات متناقصة ثمَّ بدأ يتزايد مرة أخرى بعد عام ٢٠١٠، وبلغ أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٥) خلال عام ٢٠١٣ لتحقق أنجولا نحو ٦,٨%، ثمَّ بدأ معدل النمو في الانخفاض مرة أخرى حتى بلغ نحو ٣,٠% خلال عام ٢٠١٥[3]، وعلى الرغم من ذلك إلاَّ أن عوائد هذا النمو تصل إلى فئة قليلة جدًا في حين يعم الفقر في الغالبية العظمى، ويوضح الشكل التالي رقم (١) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥).

[1] **Ibid**, p2.
[2] **Idem**, p2.
[3] world bank database, World Development Indicators.

وتُعد عدم كفاءة الأجهزة الحكومية والروتين وانخفاض الرواتب في الخدمة المدنية والاجراءات البيروقراطية الحكومية التي تعيق من بيئة الأعمال هي أهم اسباب الفساد البيروقراطي والصغير في أنجولا.[1]

ثانيًا: الفساد الكبير"Grand Corruption"

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسئولين، وغالبًا ما يكون حجم المتحصلات منه كبيرًا، ويتسم بكونه منظمًا وعادةً ما ينتشر في الدول النامية والأقل نموًا والتي تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها، وهو الفساد الناتج من جرائم كبرى والتي غالبًا ما يشارك فيها شركات أجنبية متعددة الجنسيات ومستويات عليا من المسؤولين الأجانب والمحليين والتي تكون خاصة بغسيل الأموال، وتوريد الأسلحة، والاختلاس، وغيرها، وقد ذكر بعض الصحفيين الأنجوليين بالوثائق أن القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأنجولي مثل البترول والاتصالات والاعلام والبنوك والماس تشكل جزءًا رئيسيًا من الامبراطورية التي يُسطر عليها قلة من المسؤولين المقربين من الرئاسة لصالحهم الشخصي.[2]

ثالثًا: الفساد السياسي"Political Corruption"

يقوض الفساد العملية السياسية، ويلاحظ أنه في أنجولا تأخرت الخطوة للانتخابات البرلمانية حتى عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من إشادة بعض المنظمات بنزاهة الانتخابات، إلاَّ أنه كان هناك بعض مظاهر الفساد التي رصدتها بعض المنظمات الأخرى والتي تشكك في شرعية الانتخابات، فمثلاً منعت لجنة الانتخابية الوطنية وأعاقت أحزاب المعارضة عن التصويت، فضلاً عن أن تمويل الأحزاب يفتقر إلى الشفافية، وكذلك حرمان أحزاب المعارضة من الوصول إلى وسائل الإعلام من خلال التهديدات الحكومية لهم، ويتضح أن هناك ارتباط وثيق بين رجال الأعمال والسياسة في أنجولا وشغلهم مناصب سياسية هامة.[3]

رابعًا: المحسوبية وشبكات العلاقات "Cronyism and Patronage Networks"

تتركز السلطة في أنجولا في يد رئيس الدولة وحاشيته "Futungo" وهي بحسب بعض التقارير تستغل موارد الدولة وتستفيد منها في قنوات غير شرعية والاستفادة الشخصية من هذه الموارد والثروات تكون من خارج ميزانية الدولة، ويلاحظ وجود نوع من تبادل المنافع، حيث تقوم هذه الحاشية بالدعم السياسي لنظام الرئيس في سبيل قيامها بتحقيق مصالحها.

[1] **Ibid**, p3.
[2] **Idem**, p3.
[3] **Ibid**, p3.

ومن أكثر القطاعات تأثرًا بالفساد في أنجولا هو قطاع النفط والتعدين، حيث تعد أنجولا من أكثر الدول الإفريقية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، حيث يُمثل حوالي ٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يسمح للمسؤولين بفساد كبير دون محاسبة المواطنين لهم، وتتمثل حالات الفساد في الرشاوى المقدمة من شركات النفط العالمية، وقد كانت الشفافية منعدمة في إيرادات النفط قبل انتهاء الحرب الأهلية وإن كانت قد تحسنت بعض الشيء، حيث أصبح يتم الإفصاح عن ايرادات النفط.[١]

[1] **Ibid, p4.**

المبحث الثاني
تحليل أهم مؤشرات الفساد في أنجولا

تتمثل أهم مؤشرات الفساد في أنجولا في مؤشري مدركات الفساد (Corruption Perceptions index) وضبط الفساد (Control of Corruption)، حيث يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية، ويصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد، ويتكون هذا المبحث من مطلبين، يتناول المطلب الأول وضع أنجولا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية، ويتناول المطلب الثاني وضع أنجولا في مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي.

المطلب الأول
وضع أنجولا في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية

يتضمن هذا المطلب تطور مؤشر مدركات الفساد لأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، ووضعها المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

أولاً: تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

تتراوح قيمة مؤشر مدركات الفساد بين (٠ – ١٠٠)، حيث تعادل الدرجة ٠ أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة ١٠٠ أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، بمعنى أنه كلما زادت قيمة المؤشر كلما كان ذلك أفضل لإدراك الفساد والسيطرة عليه وكلما كانت قيمة المؤشر منخفضة كلما دل ذلك على قلة إدراك الفساد وعدم القدرة على السيطرة عليه.

وتعد أنجولا من الدول التي تعاني من فساد كبير، حيث أنها منذ عام ٢٠٠٠ وهي تقع في المنطقة الأكثر فسادًا والتي تتراوح من ١٠ نقاط إلى ١٩ نقطة، وتتحرك أنجولا منها للمنطقة التي تليها من ٢٠ إلى ٢٩ نقطة، ولكنها سرعان ما تتراجع إلي نفس المنطقة، فمثلاً منذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٧ تراوحت درجات المؤشر من ٢٠ إلى ٢٢ نقطة، وبدأت تتحسن تدريجيًا ولكنها لم تلبث إلى أن عادت لتصبح ١٩ خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، ويلاحظ أيضًا أنها تحسنت خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٣) حيث تراوحت درجاتها من ٢٠ الى ٢٣ نقطة، ولكنها تراجعت مرة أخري خلال الأعوام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧ لتصل إلى أدني درجة لها خلال عام ٢٠١٥ حيث وصلت درجة المؤشر إلى حوالى ١٥ درجة، ويوضح الشكل التالي رقم (٢) تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

شكل رقم (٢)

تطور مؤشر مدركات الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

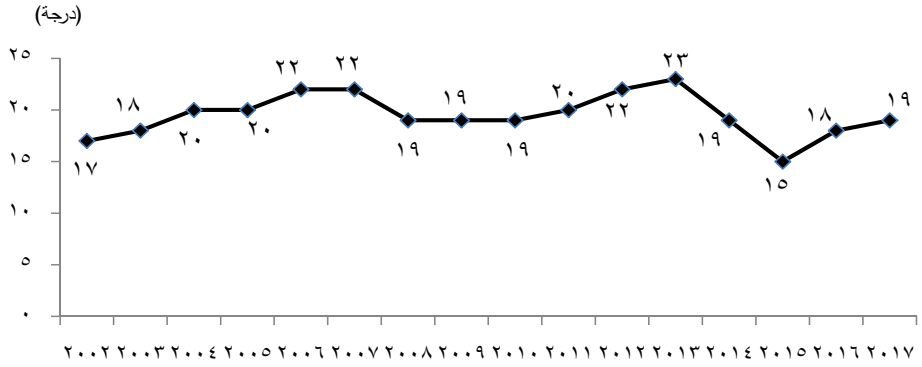

Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ويُلاحظ أن أنجولا دائمًا ما تأتي في رتبة متأخرة من بين الدول، ففي عام ٢٠٠٠ جاءت من ضمن أسوأ ٥ دول من بين ٩٥ دولة، وكذلك في عام ٢٠٠٢ جاءت من أسوأ ٥ دول من بين ١٠٢ دولة، وجاءت ضمن أسوأ ١٠ دول في عام ٢٠٠٣ من بين ١٣٣ دولة وكذلك ضمن أسوا ١٠ دول خلال عام ٢٠١٠ من ضمن بين ١٧٨ دولة، وجاءت ضمن أسوأ ١٥ دولة من بين ١٨٣ دولة في عام ٢٠١١، ويوضح الجدول التالي رقم (١) تطور مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

جدول رقم (١)

تطور مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية بأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

السنة	عدد الدول	الرتبة	الدرجة
٢٠٠٠	٩٠	٨٥	١٧
٢٠٠١	٩١	...	...
٢٠٠٢	١٠٢	٩٨	١٧
٢٠٠٣	١٣٣	١٢٤	١٨
٢٠٠٤	١٤٦	١٣٣	٢٠
٢٠٠٥	١٥٩	١٥١	٢٠
٢٠٠٦	١٦٣	١٤٢	٢٢
٢٠٠٧	١٨٠	١٤٧	٢٢

السنة	عدد الدول	الرتبة	الدرجة
٢٠٠٨	١٨٠	١٥٨	١٩
٢٠٠٩	١٨٠	١٦٢	١٩
٢٠١٠	١٧٨	١٦٨	١٩
٢٠١١	١٨٣	١٦٨	٢٠
٢٠١٢	١٦٧	١٥٧	٢٢
٢٠١٣	١٧٧	١٥٣	٢٣
٢٠١٤	١٧٥	١٦١	١٩
٢٠١٥	١٦٧	١٦٣	١٥
٢٠١٦	١٧٦	١٦٤	١٨
٢٠١٧	١٨٠	١٦٧	١٩

Source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ثانيًا: وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧

تقع أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت بتسوانا في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء محققة ٦٠ درجة في المؤشر برتبة ٣٤ من بين ١٨٠ دولة تضمنها المؤشر خلال عام ٢٠١٧.

ومن بين دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت درجات مرتفعة في المؤشر دول (سيشيل، ورواندا، وناميبيا، وموريشيوس، والسنغال) بدرجات (٦٠، و٥٥، و٥١، و٥٠، و٤٥) على التوالي.

وجاءت في المنطقة المتوسطة عدة دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء من بينهم، تنزانيا بدرجة ٣٦ ورتبة ١٠٣، والنيجر، وليبيريا، وكينيا، ثمَّ جاءت نيجيريا بدرجة ٢٧ ورتبة ١٤٨.

وتذيلت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧، حيث جاءت الصومال في نهاية المؤشر بدرجة ٩ ورتبة ١٨٠ من بين ١٨٠ دولة تضمنها المؤشر خلال عام ٢٠١٧، كما جاءت جنوب السودان والسودان وغينيا الاستوائية في مراتب (١٧٩، و١٧٥، و١٧١) على التوالي، وجميعهم يأتون في مراتب متأخرة عن أنجولا، ويوضح الجدول التالي رقم (٢) وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

جدول رقم (٢)

وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء

في مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧

الدولة*	الرتبة	الدرجة (نقطة من ٠ إلى ١٠٠)
بتسوانا	٣٤	٦١
سيشيل	٣٦	٦٠
رواندا	٤٨	٥٥
ناميبيا	٥٣	٥١
موريشيوس	٥٤	٥٠
السنغال	٦٦	٤٥
تنزانيا	١٠٣	٣٦
النيجر	١١٢	٣٣
ليبيريا	١٢٢	٣١
كينيا	١٤٣	٢٨
نيجيريا	١٤٨	٢٧
تشاد	١٦٥	٢٠
إريتريا	١٦٥	٢٠
أنجولا	**١٦٧**	**١٩**
غينيا الاستوائية	١٧١	١٧
السودان	١٧٥	١٦
جنوب السودان	١٧٩	١٢
الصومال	١٨٠	٩

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر مدركات الفساد خلال عام ٢٠١٧.

Source: Transparency International Organization, Transparency **International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization, 2017).

المطلب الثاني
وضع أنجولا في مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي

يتضمن هذا المطلب تطور مؤشر ضبط الفساد لدولة أنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، ووضعها المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

أولاً: تطور مؤشر ضبط الفساد بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

يَصدُر مؤشر ضبط الفساد عن البنك الدولي، وتتراوح قيمته بين (-٢,٥ و٢,٥) نقطة، وبالنظر إلى واقع أنجولا فيما يتعلق بمحاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر ضبط الفساد، نجد أنها مصنفة ضمن الدول المتأخرة جدًا فى هذ المجال، حيث يُلاحظ تدهور أدائها، كما أن المؤشر أخذ قيم سالبة خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) مما يدل على تفشى الفساد بها بدرجة كبيرة.

وسجَّل عام ٢٠٠٠ أسوء قيمة لمؤشر ضبط الفساد بأنجولا، حيث بلغت قيمته نحو -١,٥٢ نقطة، وتحسنت قيمة المؤشر بأنجولا خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ لتسجَّل -١,١٤ نقطة و-١,٢٨ نقطة على التوالي وهي أقل قيمة للمؤشر بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)، وانعكس ذلك على ترتيب أنجولا بالمؤشر حيث ارتفعت رتبتها من ٢,٤٤ خلال عام ٢٠٠٠ إلى ٧,٨ و٧,٣٢ خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

ويُلاحظ على قيمة المؤشر بأنجولا أنها ترتفع قليلاً وتنخفض قليلاً إلاَّ أنها لا تتحرك من المنطقة المنخفضة جدًا بالمؤشر، وانعكس ذلك على ترتيب أنجولا بين مختلف الدول التي تضمنها المؤشر، وارتفعت قيمة المؤشر خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتسجَّل نحو -١,٤٥ و-١,٤٠ نقطة على التوالي، وظهر ذلك في انخفاض رتبة أنجولا خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتسجّل ٣,٣٧ و٣,٨٥ على التوالي، ويوضح الجدول التالي رقم (٣) تطور مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي بأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥).

الجدول رقم (٣)

تطور مؤشر ضبط الفساد للبنك الدولي بأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

السنة	الرتبة	الدرجة (نقطة من -٢,٥ إلى ٢,٥)
٢٠٠٠	٢,٤٤	-١,٥٢
٢٠٠١	...	...
٢٠٠٢	٧,٨	-١,١٤
٢٠٠٣	٤,٨٨	-١,٣٠
٢٠٠٤	٧,٣٢	-١,٢٨
٢٠٠٥	٦,٣٤	-١,٣٣
٢٠٠٦	٩,٧٦	-١,١٨
٢٠٠٧	٦,٣١	-١,٢٩
٢٠٠٨	٤,٨٥	-١,٢٨
٢٠٠٩	٢,٣٩	-١,٤٢
٢٠١٠	٣,٨١	-١,٣٢
٢٠١١	٤,٢٧	-١,٣٤
٢٠١٢	٥,٢١	-١,٢٩
٢٠١٣	٤,٢٧	-١,٣٣
٢٠١٤	٣,٣٧	-١,٤٥
٢٠١٥	٣,٨٥	-١,٤٠

Source: World Bank, **Worldwide Governance Indicators,** various issues,
At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

ثانيًا: وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥

تقع أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت السنغال في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مُحققة ٠,٠٣ نقطة في المؤشر برتبة ٥٩,١٣ خلال عام ٢٠١٧.

ومن بين دول أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت درجات مرتفعة في المؤشر دول (ناميبيا وموريشيوس، ورواندا، وبتسوانا، وسيشيل) بدرجات (٠,٢٨، و ٠,٤٠، و ٠,٦٧، و ٠,٨٤، و ٠,٨٩) على التوالي.

وجاءت في المنطقة المتوسطة عدة دول من دول أفريقيا جنوب الصحراء من بينهم، النيجر بدرجة –٠,٥٨ ورتبة ٣٣,١٧، وليبيريا بدرجة –٠,٦١ ورتبة ٣١,٢٥، ثمَّ جاءت تنزانيا بدرجة –٠,٧٢ ورتبة ٢٥,٤٨.

وتذيلت بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥، حيث جاءت غينيا الاستوائية في نهاية المؤشر بدرجة –١,٨٣، كما جاءت جنوب السودان والصومال والسودان في مراتب (٠,٤٨، و١,٤٤، و٢,٤٠) على التوالي، وجميعهم يأتون في مراتب متأخرة عن أنجولا، ويوضح الجدول التالي رقم (٤) وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)

وضع أنجولا المقارن مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء

في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥

الدولة*	**الرتبة**	**الدرجة** (نقطة من –٢,٥ إلى ٢,٥)
السنغال	٥٩,١٣	٠,٠٣
ناميبيا	٦٥,٣٨	٠,٢٨
موريشيوس	٦٧,٧٩	٠,٤٠
رواندا	٧٥,٠	٠,٦٧
بتسوانا	٧٧,٤٠	٠,٨٤
سيشيل	٧٧,٨٨	٠,٨٩
النيجر	٣٣,١٧	–٠,٥٨
ليبيريا	٣١,٢٥	–٠,٦١
تنزانيا	٢٥,٤٨	–٠,٧٢
كينيا	١٣,٤٦	–١,٠١
نيجيريا	١١,٠٦	–١,١٠
تشاد	٦,٧٣	–١,٢٩
إريتريا	٥,٢٩	–١,٣٤
أنجولا	٣,٨٥	–١,٤٠
السودان	٢,٤٠	–١,٥٠
الصومال	١,٤٤	–١,٦٢
جنوب السودان	٠,٤٨	–١,٧١
غينيا الاستوائية	٠,٠٠	–١,٨٣

* الدول مرتبة تنازليًا وفقًا لقيمة مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥.

Source: World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, 2015**,**
At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

المبحث الثالث

قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

هناك الكثير من الأدبيات التي درست العلاقة بين النمو الاقتصادى متمثلاً في الناتج المحلي الاجمالي وبين الفساد، وأكد العديد من الدراسات على وجود تأثير قوي للفساد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في مؤشر الفساد بنقطة واحدة يقابله نقص في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,١٣% ويعمل على نقص الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار ٤٢٥ دولار أمريكي.

ولدراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا ستتبع الرسالة المنهج القياسي مستخدمة نموذج اقتصادي لاختبار صحة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادى، وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لقياس تلك العلاقة وتقدير معلمات النموذج وسيتم دراسة العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد.

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى، ويتناول المطلب الثاني نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا، وسيتعرض المطلب الثالث نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

المطلب الأول

بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى

تتمثل بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير الفساد على النمو الاقتصادى التي سيتم استعراضها بإيجاز وفقًا لتسلسلها الزمني كما يلي:

١. "**الفساد وسوء تخصيص الموارد في دول الإسكوا** (ESCWA)"، وتهدف الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على تخصيص الموارد في الإنفاق على التعليم والصحة، وبالتالي أثر ذلك على النمو الاقتصادى في دول الاسكوا، من خلال تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتوضح النتائج أن الفساد يؤثر سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد الموجهة للإنفاق على التعليم والصحة، وبالتالي النمو الاقتصادى، وأن تحسن مؤشر الفساد

بنقطة واحدة يُسهم في زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بنسبة ٠,٠٢، ٠,٠٧ من الناتج المحلي الإجمالي.[١]

٢. "**الفساد والاستثمار والنمو الاقتصادى**"، وذلك بالتطبيق على نحو(١١) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتوضح النتائج وجود أثر إيجابي للمؤسسات السياسية على الاستثمار والنمو الاقتصادى، بينما يؤثر الفساد سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادى، وأن الجزء الأكبر من تأثير الفساد على النمو يتم من خلال تأثيره على الاستثمار، أما باقي التأثير يعمل من خلال قنوات أخرى مثل عدم الكفاءة المؤسسية، وعدم الاستقرار السياسي، والعقبات الإدارية، وضعف النظم التشريعية والقضائية.[٢]

٣. "**تحليل قياسي لأثر الفساد على النمو الاقتصادى في نيجيريا**"، وذلك خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٩) باستخدام تحليل الانحدار المتعدد(OLS)، واختبار جرانجر للسببية، وتوضح النتائج أن الفساد يكون له تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادى، كما أنه يؤثر بصورة غير مباشرة على النمو الاقتصادى من خلال التأثير على الاستثمار الأجنبي الخاص، والإنفاق على التعليم، والنفقات الرأسمالية للحكومة، كما تشير علاقات السببية إلى وجود علاقة ذات اتجاه واحد تتمثل في أن النمو الاقتصادى يسبب الفساد.[٣]

٤. "**الفساد والنمو الاقتصادى دليل من مصر**"، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٢)، باستخدام نموذج (GMM)، وتشير النتائج إلى أن الفساد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى من خلال تأثيره السلبي على كل من الاستثمار ورأس المال البشري والانفتاح التجاري وعدم الاستقرار السياسي، حيث أن ارتفاع الفساد بنقطة يُخفض معدل النمو الاقتصادى بنسبة ٠,١٣%.[٤]

---

[1] Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", International **Journal of Economics and Management Sciences**,2011, Vol. 1, No. 4, PP. 71, https://www.google.co.uk/.

[2] Zouhaier H, "Corruption Investment and Economic Growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5, P. 186, Available online@www.ijeronline.com.

[3] Adenike E., T., **"**An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria**"**, **Journal of Business Management and Economics**,2013, Vol. 4, No. 3, PP. 54-65, http://www.e3journals.org.

[4] Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, PP. 1001-1009, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.

٥. "**أثر الفساد على النمو الاقتصادى تحليل تجريبي**"، وذلك في ٢٢ دولة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٢) باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتشير النتائج أن الفساد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، كما أن كل من التضخم والإنفاق الحكومي والنمو السكاني يؤثرون سلبًا على النمو الاقتصادى، بينما التعليم والاستثمار والانفتاح التجاري يكون لهم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادى.[١]

٦. "**النمو الاقتصادى والفساد في الدول العربية ما هو نوب العلاقة التي تربط بينهما؟**"، وذلك في ١٥ دولة عربية خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠٩)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية، وتشير النتائج إلى أن الفساد يكون له تأثير سلبي مباشر على النمو الاقتصادى، ولكن هذا التأثير يعتمد على غيره من المتغيرات وبخاصة هيكل الحكم، حيث أنه في ظل الحكم الجيد يكون للفساد تأثير محدود، والعكس صحيح، ولذا، يكون من الضروري تحسين نوعية الحكم بالدول العربية جنبًا إلى جنب مع مكافحة الفساد من أجل تحقيق أداء أفضل للنمو الاقتصادى.[٢]

٧. "**هل يؤثر الفساد والسلام على النمو الاقتصادى؟ أدلة تحليلية عبر الدول**"، وذلك في ١٢٦ دولة، خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، باستخدام تحليل بيانات سلسلة قطاعية وتطبيق الانحدار المتعدد (OLS)، وتشير النتائج إلى أن الفساد والأزمات المالية العالمية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادى، بينما السلام العالمي والاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادى.[٣]

٨. "**تأثير الفساد على الاستدامة الاقتصادية والنمو في نيجيريا**"، في عام ٢٠١٣ تم تصنيف نيجيريا كأحد الدول الأسرع نموًا، ولكن أدى الفساد إلى إضعاف النمو والاستدامة الاقتصادية في نيجيريا، وقامت هذه الدراسة بفحص مدى تأثير الفساد وسعر الصرف ومعدل البطالة والتضخم كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي باستخدام البيانات خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٦)، وأظهرت نتائج الدراسة

[1] Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption Impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2, PP. 57-77, https://www.google.com.eg/.

[2] Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and corruption in Arab countries: What type of relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**,2016, Vol. 8, No. 5, P. ٤٥, http://www.academicjournals.org/JEIF.

[3] Deyshappriya N. P. R., "Do corruption and peace affect economic growth? Evidences from the cross-country analysis", **Journal of Social and Economic Development**, 2016, Vol. 17, Iss. 2, PP. 135-147, http://link.springer.com/.

أن قيمة الـ (R^2) بلغت نحو ٩٤٪ مما يعنى يعني أن ٩٤٪ من إجمالي التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعزى إلى الفساد وسعر الصرف، في حين أن معدلات البطالة ومعدلات التضخم سلبية وغير هامة، مما يوضح أن الفساد يقوض النمو والاستدامة في نيجيريا.[1]

المطلب الثاني
نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

يتضمن هذا المطلب المؤشرات الخاصة بالفساد والنمو الاقتصادى، مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وأخيرًا دراسة أثر الفساد على على النمو الاقتصادى في أنجولا.

أولاً: المؤشرات الخاصة بالفساد والنمو الاقتصادى:

تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بأنجولا والمتمثلة في (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف)، كما تم الاعتماد على منظمة الشفافية العالمية للحصول على بيانات مؤشر الفساد بأنجولا، وتم الاعتماد على برنامج (Statistical Package of Social Science - SPSS) في تحليل النتائج الخاصة بالنماذج، ويوضح الجدول التالي رقم (٥) مؤشر مدركات الفساد وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى لأنجولا خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧).

وتم الاعتماد على سلسة بيانات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، وتم اختيار بداية الفترة بعام ٢٠٠٠ وذلك لأن نطاق الدراسة يبدأ منذ عام ٢٠٠٠ وسيتم الانتهاء عند عام ٢٠١٧ لأن معظم البيانات متاحة فقط حتى عام ٢٠١٧.

[1] Ben, Etim Udo, "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. VI, Issue 4, 2018, At: http://ijecm.co.uk/.

جدول رقم (٥)

مؤشر مدركات الفساد وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى لأنجولا

خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

العام	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) (مليار دولار)	مؤشر الفساد** (درجة)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	سعر الصرف الرسمي* (كوانزا مقابل الدولار الأمريكي)
٢٠٠٠	٣٦,٠	١٧	٢٣,٧	٣٢٥,٠	١٠,٠
٢٠٠١	٣٧,٥	١٧	٢٣,٧	١٥٢,٦	٢٢,١
٢٠٠٢	٤٢,٦	١٧	٢٣,٨	١٠٨,٩	٤٣,٥
٢٠٠٣	٤٣,٩	١٨	٢٣,٦	٩٨,٢	٧٤,٦
٢٠٠٤	٤٨,٧	٢٠	٢٣,٦	٤٣,٥	٨٣,٥
٢٠٠٥	٥٦,٠	٢٠	٢١,٤	٢٣,٠	٨٧,٢
٢٠٠٦	٦٢,٥	٢٢	١٩,١	١٣,٣	٨٠,٤
٢٠٠٧	٧١,٣	٢٢	١٦,٨	١٢,٣	٧٦,٧
٢٠٠٨	٧٩,٢	١٩	١٤,٥	١٢,٥	٧٥,٠
٢٠٠٩	٧٩,٩	١٩	١٢,١	١٣,٧	٧٩,٣
٢٠١٠	٨٣,٨	١٩	٩,٩	١٤,٥	٩١,٩
٢٠١١	٨٦,٧	٢٠	٧,٤	١٣,٥	٩٣,٩
٢٠١٢	٩٤,١	٢٢	٧,٣	١٠,٣	٩٥,٥
٢٠١٣	٩٨,٨	٢٣	٧,٣	٨,٨	٩٦,٥
٢٠١٤	١٠٣,٥	١٩	٧,٣	٧,٣	٩٦,٥
٢٠١٥	١٠٤,٥	١٥	٧,٣	١٠,٣	٩٦,٥
٢٠١٦	١٠١,٨	١٨	٧,٧	٣٢,٤	٩٦,٥
٢٠١٧	١٠١,٧	١٩	٨,٢	٣١,٧	٩٦,٥

* يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانونًا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي استنادًا للمتوسطات الشهرية (وحدات الكوانزا مقابل الدولار الأمريكي)، ولم تتوافر قيمته خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٧) وعليه تم تثبيت قيمة عام ٢٠١٣ لباقي الفترة.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة أنجولا، ٢٠١٩، على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Angola

** **source:** Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

ويوضح الجدول السابق الإتجاه التصاعدي لإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠)، والاتجاه التنازلي لمعدل البطالة، في حين ظهر اتجاه متذبذب لباقي المؤشرات وهى الفساد، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الرسمي.

ارتفع إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) من نحو ٣٦,٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٠ إلى أن بلغ حوالي ١٠١,٧ خلال عام ٢٠١٧، بمعدل ارتفاع بلغ نحو ١٨٢,٥%.

وانخفض معدل البطالة من نحو ٢٣,٧% عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٨,٢% عام ٢٠١٧، وبلغت أعلي قيمة لمؤشر الفساد بأنجولا نحو ٢٠ درجة خلال السنوات ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠١١، وسجَّل عام ٢٠٠٠ أعلى نسبة لمعدل التضخم، حيث بلغت نحو ٣٢٥,٠%.

ثانيًا: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

لدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة تم الاعتماد على نتائج معامل الارتباط الخطي لبيرسون والذي يتراوح قيمته بين (−١) إلى (١)، حيث تكون العلاقة طردية تامة حينما تكون (١) وتكون عكسية تامة حينما تكون (−١)، وكلما اقتربت قيمة الارتباط من (١) تكون علاقة طردية قوية وكلما اقتربت من (−١) تكون علاقة عكسية قوية، وعندما تأخذ قيمة الارتباط (صفر) يكون ذلك دليلاً على عدم وجود علاقة، وكلما اقتربنا من الصفر تكون العلاقة ضعيفة جدًا.

ويتضح عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الفساد وجميع المتغيرات الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الفساد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وهى علاقة غير معنوية، وكذلك هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الفساد وسعر الصرف الرسمي وهى علاقة غير معنوية، ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر الفساد ومعدلي البطالة والتضخم ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية.

جدول رقم (٦)

مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات

البيان		إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	مؤشر الفساد*	معدل البطالة	معدل التضخم	سعر الصرف الرسمي
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	١	٠,٢٠١	-٠,٩٧٥**	-٠,٦٧٩**	٠,٧٩٧**
	معنوية العلاقة		٠,٤٢٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠
الفساد	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٢٠١	١	-٠,١٩٨	-٠,٤٦٦	٠,٤١٩
	معنوية العلاقة	٠,٤٢٣		٠,٤٣١	٠,٠٥١	٠,٠٨٤
معدل البطالة	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٩٧٥**	-٠,١٩٨	١	٠,٦٠٧**	-٠,٧٣٣**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٤٣١		٠,٠٠٨	٠,٠٠١
معدل التضخم	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	-٠,٦٧٩**	-٠,٤٦٦	٠,٦٠٧**	١	-٠,٨٩٥**
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٢	٠,٠٥١	٠,٠٠٨		٠,٠٠٠
سعر الصرف الرسمي	معامل الارتباط الخطي لبيرسون	٠,٧٩٧**	٠,٤١٩	-٠,٧٣٣**	-٠,٨٩٥**	١
	معنوية العلاقة	٠,٠٠٠	٠,٠٨٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	

*source: Transparency International Organization, **Transparency International Corruption Perceptions index**, various issues (Berlin: Transparency International Organization).

** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة أنجولا، ٢٠١٩، على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/Angola

كما أوضحت مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات وجود علاقة معنوية عكسية بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين كل من (معدل البطالة، ومعدل التضخم)، عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما وجدت علاقة معنوية طردية بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين وسعر الصرف الرسمي عند مستوى معنوية ٠,٠١، كذلك وجدت علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند مستوى معنوية ٠,٠١، وأتضحت كذلك علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وسعر الصرف الرسمي، ووجدت كذلك علاقة معنوية عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف الرسمي، وذلك كما يوضحه الجدول السابق رقم (٦).

ثالثًا: دراسة العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (النمو الاقتصادى) ومؤشر الفساد والمتغيرات الأخرى

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية وهي أن القضاء على الفساد وانخفاض مستواه سيساعد في تحقيق النمو الاقتصادى الذى يساهم في الحد من الفقر، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والحماية بأنجولا.

ولاختبار هذه الفرضية ستقوم الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر الفساد على النمو الاقتصادى، وذلك بناءً على دراسة التي قام بها Ben, Etim Udo عام ٢٠١٨، بعنوان "The Effect of Corruption on Economic Sustainability and Growth in Nigeria"، والتي سبق الإشارة إليها في المطلب الأول على النحو التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

حيث أن:

RGDP: مؤشر النمو الاقتصادى، ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

CRPT: مؤشر الفساد.

UNER: معدل البطالة.

INFR: معدل التضخم.

EXTR: سعر الصرف الرسمي.

وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج قياس العلاقة بين النمو الاقتصادى (RGDP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

RGDP = f (CRPT, UNER, INFR, EXTR)

$$\mathbf{RGDP}_t = b_o + b_1 CRPT_t + b_2 UNER_t + b_3 INFR_t + b_4 EXTR_t + \mu$$

وذلك لاختبار صحة الفروض التالية:

H_o: لا يؤثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

H_1: يؤثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا.

المطلب الثالث

نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا

تتمثل نتائج نموذج قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادى في أنجولا فيما يلي:

RGDP = ١١٩,٢ – ٠,٦٧٢ CRPT –٢,٩١ UNER –٠,٠١٨ INFR + ٠,١٤٨ EXTR

S.E = (١٧,٧٦٩) (٠,٦٦٠) (٠,٢٥٦) (٠,٠٣٥) (٠,١٢٤)

T- Statistic = (٦,٧٠٨) (–١,٠١٩) (–١١,٣٧٠) (–٠,٥١٣) (١,١٩٨)

R = ٠,٩٨٤ R^2= ٠,٩٦٩ Adjusted R^2 = ٠,٩٥٩

P-value = (٠,٠٠٠)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.984[a]	.969	.959	5.0030

a. Predictors: (Constant), EXTR, CRPT, UNER, INFR

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10125.302	4	2531.326	101.130	.000[b]
	Residual	325.394	13	25.030		
	Total	10450.696	17			

a. Dependent Variable: RGDP

b. Predictors: (Constant), EXTR, CRPT, UNER, INFR

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	119.190	17.769		6.708	.000
	CRPT	-.672-	.660	-.057-	-1.019-	.327
	UNER	-2.910-	.256	-.837-	-11.370-	.000
	INFR	-.018-	.035	-.058-	-.513-	.616
	EXTR	.148	.124	.156	1.198	.252

a. Dependent Variable: RGDP

وتشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبين بقية المتغيرات حيث نلاحظ أن p-value=0.000 وهي أقل من ٠,٠٥ مما يعني

أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، كما يلاحظ أن النموذج يفسر حوالي ٧١,٧% من التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يُفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أن قيمة الـ P-value تساوى (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير كبير للفساد على النمو الاقتصادى بأنجولا.

كما أن النموذج يفسر نحو ٩٥,٩% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادى والذي تم التعبير عنه بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث أن قيمة الـ R^2 Adjusted تساوى (٠,٩٥٩).

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى (والتي يعبر عنها مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) وبين الفساد (والتي يعبر عنها مؤشر الفساد)، أي أنه كلما زاد الفساد كلما انخفض النمو الاقتصادى، حيث أنه كلما زاد مؤشر الفساد بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بحوالي ٠,٧ درجة.

وفي ختام هذا البحث يمكن **تلخيص أهم النتائج** التي تم التوصل إليها كما يلي:

١. تتعدد أسباب الفساد في أنجولا، فقد يرجع الفساد إلى عدم استقرار الظروف السياسية بها، أو استغلال المستويات القيادية ثروات البلاد ومعاناة باقي الشعب، أو ضعف الحكم، وانتشار الفساد على جميع مستويات المجتمع أو إلى الموارد الطبيعية ودورها في تأجيج الصراع وانعدام الأمن، أو معاناة الغالبية العظمى من السكان من الفقر.

٢. تختلف أنواع الفساد في أنجولا من حيث حجم المتحصلات في جريمة الفساد والدرجة الوظيفية لمن يقوم به، وينقسم الفساد في أنجولا إلى الفساد الصغير والفساد الكبير، ويوجد كذلك الفساد السياسي وفساد المحسوبية.

٣. تعد أنجولا من الدول التي تعاني من فساد كبير، حيث أنها منذ عام ٢٠٠٠ وهي تقع في المنطقة الأكثر فسادًا في مؤشر مدركات الفساد والتي تتراوح من ١٠ نقاط

الى ١٩ نقطة، وتتحرك أنجولا منها للمنطقة التي تليها من ٢٠ إلى ٢٩ نقطة، ولكنها سرعان ما تتراجع إلي نفس المنطقة، وتراجعت قيمة المؤشر بها خلال الأعوام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٧ لتصل إلى أدني درجة لها خلال عام ٢٠١٥ حيث وصلت درجة المؤشر إلى حوالى ١٥ نقطة.

٤. وقعت أنجولا في المنطقة الأخيرة في مؤشر ضبط الفساد خلال عام ٢٠١٥ وذلك بالمقارنة مع بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث جاءت السنغال في المكانة الأولى بين بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مُحققة ٠,٠٣ نقطة في المؤشر برتبة ٥٩,١٣ خلال عام ٢٠١٧.

٥. أشارت نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يُفسر العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الفساد (CRPT)، ومعدل البطالة (UNER)، ومعدل التضخم (INFR)، سعر الصرف الرسمي (EXTR) عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أن قيمة الـ P-value تساوى (٠,٠٠٠) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥% يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج، وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير كبير للفساد على النمو الاقتصادى بأنجولا.

٦. فسر نموذج الإنحدار نحو ٩٥,٩% من التغيرات التي قد تحدث في النمو الاقتصادى والذي تم التعبير عنه بإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث أن قيمة الـR^2 Adjusted بلغت (٠,٩٥٩).

٧. وجدت علاقة عكسية بين النمو الاقتصادى (والتي يعبر عنها مؤشر إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) وبين الفساد (والتي يعبر عنها مؤشر الفساد)، أي أنه كلما زاد الفساد كلما انخفض النمو الاقتصادى، حيث أنه كلما زاد مؤشر الفساد بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بحوالي ٠,٧ درجة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أولاً: كتب:

١. الألباني محمد ناصر الدين، "**صحيح ابن ماجة**"، (بيروت: مكتبة التربية العربية لدول الخليج، ١٤٠٨هـ)، الجزء الثاني.

٢. الفيومي أحمد بن محمد علي، "**المصباح المنير معجم عربي عربي**"، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٤).

٣. اليوت . ك . أ (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمى**، ترجمة محمد جمال امام، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠).

٤. حمدي عبدالرحمن حسن، **الفساد السياسي في افريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩٣).

ثانيًا: مقالات:

١. أبو العز نهلة أحمد، ""تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادى في أفريقيا: نيجيريا نموذجاً"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد السياسي والتشريع، ٢٠١٥).

٢. حساني رقية، الفساد الاقتصادى وأبعاده وانعكاساته على النمو، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد العشرون، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر ٢٠١٠).

٣. دانييل كاوفمان، "تأثير الفساد": **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر ٢٠١٥، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠١٥).

٤. عبد الفضيل محمود، مفهوم الفساد ومعاييره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٠٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر ٢٠٠٤).

٥. على عبد القادر على، مؤشرات قياس الفساد الإداري، **جسر التنمية**، العدد السبعون، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٨).

٦. مشري عبد الحليم، عمر فرحاني، "الفساد الإداري: مدخل مفاهيمي"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الخامس، (بسكرة– الجزائر: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٣).

٧. منيعم جعفر حسين، "تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد (١٦)، (عدن، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٥م).

٨. مفيد زنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادى في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

٩. مورو، باولو، "الفساد، الأسباب والنتائج"، **مجلة التمويل والتنمية**، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٨م).

١٠. عبيد هناء، **الاتحاد الافريقي ومجابهة الفساد: دراسة حالتي كينيا ونيجيريا**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahram.org.eg

١١.سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد ١٠، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ، ٢٠١٠).

١٢.سعيد ناصر خليفة عبد المولى، "تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية"، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي**، (القاهرة: جامعة الأزهر، ٢٠٠٧).

١٣.يونس مفيد زنون، أحمد عدنان دهام، أثر الفساد في النمو الاقتصادى في ظل تباين مؤسسات الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، العدد ١٠٩، مجلد ٣٤، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢).

ثالثًا: تقارير:

١. أحمد أحمد مرسول، "قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة"، **مجلة النبأ**، (بيروت: العدد ٢٧، ٢٠٠٣).

٢. الأمم المتحدة، "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**"، الدورة الثامنة والخمسون، (واشنطن: ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:

At: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan038992.pdf

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **الفساد والتنمية** "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر**"، نيويورك، ديسمبر ٢٠٠٨.

٤. الاتحاد الإفريقي، "**اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد**"، (موزمبيق، ١١ يوليو ٢٠٠٣)، على الرابط التالي:

At: https://au.int/sites/default/files/treaties/7786-treaty-028_african_union_convention_on_preventing_and_combating_corruption_e.pdf

٥. السالوس طارق محمود عبد السلام، "**التحليل الاقتصادى للفساد**"، (القاهرة: جامعة حلوان، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥).

٦. السكارنه بلال خلف، "**أخلاقيات العمل**"، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩).

٧. السن عادل عبدالعزيز، "**مكافحة أعمال الرشوة**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

٨. الغالبي طاهر، والعامري صالح،"**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**"، (عمان: دار وائل، ٢٠١٠).

٩. الكبيسي عامر، "**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**"، (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥).

١٠.اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، جمهورية مصر العربية، **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨**، (جمهورية مصر العربية، اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد، ٢٠١٤).

١١.بلال عبد الرحيم أحمد، "**من أدب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي**"، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧).

١٢.خليل عطا الله، "**مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)**"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩م).

١٣.سامي عبد الستار عبد الحميد، "**حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادى في ظل اقتصاد السوق**"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١٤.عبد اللطيف فخري، "**أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفسادفي الوظائف الحكومية**"، على الموقع التالي:

www.maannews.net/arb/library.aspxFF.

١٥.عقلان حمود عبد الله صالح، "**الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية**"، (صنعاء: ندوة الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية، ١٩٩٦م).
١٦.متولي عبد الحميد، "**نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٢).

رابعًا: بحوث منشورة:

١. الجابري عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادى أنواعه، أسبابه، آثاره، وعلاجه، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال **المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة أم القرى، ٢٠٠٩).
٢. العربي نبيل صلاح، نجا على عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية"، **المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، "حوكمت الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، في الفترة ٨-١٠ سبتمبر، (الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠٠٥).
٣. الفارسي أحمد بن عبدالله بن سعود، "تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة دراسة مقارنة"، **رسالة ماجستير** تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨).
٤. السكري فتحي بن حسين، "دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري"، **ندوة** "**دور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسيل الأموال**"، المنعقدة في تونس، ١٩-٢٣ أغسطس ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٥. السن عادل عبد العزيز، "مكافحة أعمال الرشوة"، **ندوة: "المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري"**، المنعقدة في تونس، ١٤ – ١٨ مايو ٢٠٠٨، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٦. السن عادل عبد العزيز، "متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية"، **الملتقي العربي الأول: "تطوير الجهاز الإداري الحكومي"**، (الإسكندرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).
٧. عبد الله عمرو ، **مؤشرت الادارة الرشيدة: مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة**، ورقة عمل مقدمة ضمن اعمال الملتقى العربي الثاني: "الادارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩).
٨. منصور صبحي، "أخلاقيات الوظيفة العامة والفاسد الإداري"، **ملتقي: "الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشؤون الموظفين"**، المنعقد في الرباط من ١٦ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٧، (القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨).

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

1. Akani Christian, **Corruption in Nigeria, The Niger Delta Experience,** (2002),
   At: http://www.africanbookscollective.com/books/corruption-in-nigeria.
2. Pierce Steven, **Moral Economies of Corruption: State Formation and Political Culture in Nigeria** (2016),
   At: https://www.dukeupress.edu/moral-economies-of-corruption.
3. Samuel.P.Huntington, "Modernization and Corruption", **Article in the book of Political Corruption "Concepts and Contexts"**, by Arnold .J.Heidenheimer and Michael Johnston, 3rd Edition Transaction Publishers, 2001.
4. Smith Daniel Jordan, **A Culture of Corruption: Everyday Deception and Popular Discontent in Nigeria** (2008),
   At: http://press.princeton.edu/titles/8266.html.

Articles:

1. Adenike E., T., "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria", **Journal of Business Management and Economics**, 2013, Vol. 4, No. 3,
   Available at: http://e3journals.org/cms/articles/1362973871_Adenike.pdf.
2. Adela s., Bernard D. & Perseta G. "Corruption impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", **Journal of Economic Development**, 2014, Vol. 6, No. 2,
   Available at: https://www.google.com.eg/.
3. Ades, A. and R. Di Tella, "The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution" **IDS Bulletin**, 1996, Vol. 27, No.2.
4. Ajie, H., Oyegun Gbenga, "Corruption and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis 1996 – 2013", **European Journal of Business and Management**, Vol.7, No.5, (Nigeria: 2015).
5. Awojobi, Oladayo Nathaniel, "Corruption and Underdevelopment in Africa: a Discourse Approach", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. II, Issue 10 (United Kingdom: IJECM, Oct 2014).
6. Daniela V., Danut J., & Carmen P.,"Determinants of Corruption in Romania and its Impact on Economic Growth", **Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza**", (Romania: din Iasi - Stiinte Economice, 2011, vol. SE),
   Available at: http://econpapers.repec.org/.
7. Ekundayo Mathew Rotimi and others, "Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria "**Afro Asian Journal of Social Sciences,** Volume 4, No. 4.2 (Nigeria: Brookings Institution, Omu-Aran, Kwara State, Landmark University, College of Business and Social Sciences, 2013).
8. Ghalwash T., "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", **Modern Economy**, 2014, Vol. 5, PP. 1001-1009, http://www.scirp.org/journal/me http://dx.doi.org.
9. Gbenga Lawal "Corruption and Development in Africa: Challenges for Economic and Political Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, vol. 2, No. 1, July 2007.

10. Ghoneim A. F. & Ezzat A. M., "Growth and Corruption in Arab Countries: What Type of Relationship connects them?", **Journal of Economics and International Finance**, 2016, Vol. 8, No. 5, PP. 46,
Available at: http://www.academicjournals.org/JEIF.
11. Goddy Uwa Osimen**,** and others**,** "An Assessment of Corruption in the Public Sector in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area, Ondo State", **Canadian Academy of Oriental and Occidental Culture**, Vol. 9, No. 5, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2013).
12. Habib, M. and L. Zurawicki, "Corruption and foreign direct investment", **Journal of International Business Studies**, (Massachusetts: University of Boston: vol. 33, No. 2 -Second quarter, 2002).
Available at:http://www.rcmewhu.com/upload/file/20150528/20150528101547_5713.pdf.
13. Jalal K. & Mustapha M., "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", **Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)**, 2016, Vol.7, Iss. 1., Available at: www.iosrjournals.org.
14. Kevin, Murphy, Andrei Shleifer and Robert Vishny, Why is Rent-seeking so Costly to Growth? **American Economic Review**, (Cambridge: Harvard University, vol. 83, No. 2, 1993),
Available at: https://scholar.harvard.edu/shleifer/files/rent_seeking.pdf.
15. Lawal Gbenga, "Corruption and Development in Africa: Challenges for Political and Economic Change", **Humanity and Social Sciences Journal**, (Nigeria: Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, vol. 2, No. 1, 2007), pp. 1:7,
Available at: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.631.5272&rep=rep1&type=pdf.
16. Marie Fleckleton, Allan Wright, Roland Craigwell ,Economic growth, Foreign Direct Investment and Corruption in Developed and Developing Countries**. Jounal of Econmic Studies** , Vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, June 2014).
17. M. Ogbeidi Michael, "Political Leadership and Corruption in Nigeria Since 1960: A Socio-economic Analysis" **Journal of Nigeria Studies,** Volume 1, Number 2, (Nigeria: University of Lagos, Department of History and Strategic Studies, 2012).
18. Mashal A. M., "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", **International Journal of Economics and Management Sciences**, 2011, Vol. 1, No. 4, Available at: https: www.google.co.uk.
19. Olaniyi Evans, Raymond Alenoghena, Corruption Effects on Nigeria: Aggregate and Sectoral Estimates Using VAR, **Journal of Economic & Financial Studies,** vol.3, no.3, (june 2015),
At:https://www.academia.edu/14976968/Corruption_Effects_on_Nigeria_Aggregate_and_Sectoral_Estimates_Using_VAR.
20. Oni T. O. & Awe O. O., "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", International Journal of Scientific and Research Publications, 2012, Vol. 2, Iss. 8,
Available at: http://www.ijsrp.org/.
21. O. Okolo Philips, and others**,** "Corruption in Nigeria: The Possible Way Out", **Global Journal of Human-Social Science**, Vol. 14, No. 7, (College of Social and Management Sciences, Achievers University, Owo, Nigeria, 2014)

22. Phillips P. C. B. & Hansen B. E.,"Statistical inference in instrumental variable regression with processes", **Review of Economic Studies**, 1990, Vol. 57, No.1,
Available at: http://restud.oxfordjournals.org/.
23. Richard Amaechi Onuigbo, Eme Okechukwu Innocent, Analysis of Legal Frameworks for Fighting Corruption in Nigeria: Problems and Challenges, **Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review,** Vol. 5, No.3, (Los Anglos: OMICS International Journals, November 2015).
24. Rotimi Ekundayo Mathew, Obasaju Barnabas et al. Analysis of Corruption and Economic Growth in Nigeria**, Afro Asian Journal of Social Sciences**, Volume 4, No. 4.2 (2013),
At: http://www.onlineresearchjournals.com/aajoss/art/109.pdf.
25. T. Adenike Egunjobi, "An econometric analysis of the impact of Corruption on economic growth in Nigeria" **Journal of Business Management and Economics,** Vol. 4 No. 3 (Nigeria: Redeemer's University, Department of Economics and Business Studies, 2013).
26. Tachiwou A. M., (2014), "Empirical Studies: Corruption and Economic Growth", **American Journal of Economics**,2014, Vol. 5, No. 2,
27. Available at: http://article.sapub.org/.
28. Tachiwou A. M., "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)**"**, **Journal of US-China Public Administration**, 2014, Vol. 11, No. 6.
Available at: https://www.google.com.eg/url.
29. Zouhaier H, "Corruption Investment and economic growth", **IJER**, 2011, Vol. 2, No. 5, P. 185,
Available at: https://www.ijeronline.com.

Working Papers:

1. Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, **Governance Matters VIII, Aggregate and Individual Governance Indicators 1996 -2008**, Policy research, No. 4978, (Wachington D.C.: The World Bank, June 2009).
2. Vito Tanzi and Hamid R.Davoodi, **Corruption, Growth, and Public Finances**, IMF Working Paper, WP/00/182, (Washington D.C.: IMF, Nov., 2000).
3. **———————————**, **"Corruption, Public Investment and Growth"**, IMF Working Paper, No. WP/97/139, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997).
Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.

Reports:

1. Action Aid Nigeria, **Corruption and Poverty in Nigeria**, (Abuja: Action Aid Nigeria, 2015).
2. Geroge AYttea, Biting Their Own Tails, "**African Leaders and the Internalist Intricacies - of the Rape of a Continent**", A Key note Address to SORAC, Nov. 7-9, 2002 - New Jersey,
Available at: http://www.sorac.net/site/2002/11/sorac-2002-internalist-vs-externalist-interpretations-of-african-history-and-culture/.
3. Brown Malachi Elisha**, Corruption and Violence in Africa: a Case Study of Nigeria**, (Geneva: University of Basel, 2014),

At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
4. Central bank of Nigeria (CBN**), CBN Statistical Bulletin**, Various Issues.
5. Chêne, M., **South-South Anti-Corruption Cooperation Mechanisms,** U4 Expert Answer,At:http://www.u4.no/publications/south-south-anti-corruption-cooperation-mechanisms/downloadasset/391.,2009.
6. Marie Chêne, **"Overview of Corruption and Anti-Corruption in Angola"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2011),
   At: https://www.transparency.org/whatwedo/answer/overview_of_corruption_and_anti_corruption_in_angola.
7. David, Driscol, "**Roads to nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth"**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, March 1998),
   Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues12/issue12.pdf.
8. Elizabeth Nduku, John Tenamwenye (eds.), **Corruption in Africa: A Threat to Justice and Sustainable Development** (Geneva: Globethics. net , 2014).
9. Ernst & Young Global Limited (EY), **EY's attractiveness survey Africa 2015: Making choices**, (Durban: EY, 2015).
10. Frunzik Voskanyan, **a Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**, A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts ,(Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
11. Ministério das Finanças, "**Relatório de Fundamentação do Orçamento Geral do Estado"**, (Angola: Luanda, Ministério das Finanças, 2015),
    At: http://www.info-angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20 Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
12. Johnston, M. , **"What can be done about Entrenched Corruption?"** Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, (Washington DC.:The World Bank, 30 April – 1 May 1997).
13. Keita Ibrahima Kalil, **the Review of Corruption as the Decelerator of Development in Africa; Causes, Consequences and Solutions,**
    At:https://www.academia.edu/ 7745823/The_Review_of_Corruption_as_the_Decelerator_of_Development_in_Africa_Causes_Consequences_and_Solutions.
14. Klitgaard Robert, International cooperation against corruption, **"Finance and development"**, (Washington, D.C.: IMF, March 1998).
15. Léonce, Ndikumana, **"Corruption and Pro-Poor Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries"**, (Massachusetts: political Economy Research Institute, 2007).
16. Pedone L, **"Caminhos da Transparência"**, (Brazil: São Paulo, Edição Electrónica, 2001),
    At: http://www.info angola.ao/attachments/article/4463/01%20%20Relat%C3%B3rio%20de%20Fundamenta%C3%A7%C3%A3o.pdf
17. Lumumba Patrick Loch Otiendo**, Corruption: the Bane of Africa**, (Geneva: University of Basel, 2014),
    At:http://www.globethics.net/documents/4289936/13403252/GE_Focus_14_web.pdf.
18. Instituto Nacional de Estatística, "**Resultados Definitivos Recenseamento Geral da População e Habitação 2014**", (Angola: Lunada, 2016).
    At:http://www.embajadadeangola.com/pdf/Publicacao%20Resultados%20Definitivos%20Censo%20Geral%202014_Versao%2022032016_DEFINITIVA%2018H17.pdf
19. Instituto Nacional de Estatística, **"Relatório do Inquérito Integrado sobre o Bem-estar da População – (IBEP) 2009",** (Angola: Lunada, 2010).

At: https://www.info-angola.com/attachments/article/4113/IBEP_Relatorio_AnaliticoVol.I_2011_.pdf

20. OECD, "Seminar proceedings: Effective Means of Investigation and Prosecution of Corruption", (Romania, 20 – 22 October 2010), At: http://www.oecd.org/corruption/acn/47588859.pdf
21. Okekeocha Chinelo, **a Case Study of Corruption and Public Accountability in Nigeria**, (Kennesaw State University, Kennesaw, Georgia, 2013).
22. Open Society Initiative for Southern Africa and African Minds (OSISA), **"Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Southern Africa"**, (South Africa: Cape Town, OSISA, 2017).
23. Plummer, Janelle, and Piers Cross, **"Tackling Corruption in the Water and Sanitation Sector in Africa"**, (Washington, D.C.: The World Bank, 2007).
24. Price water house Coopers Limited (PWC), **Impact of Corruption on Nigeria's Economy**, 2016, At:https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/impact-of-corruption-on-nigerias-economy.pdf.
25. Robert Klitgaard**, International Cooperation Against Corruption**, (Washington, D.C.: IMF, Finance and development, March 1998).
26. Rose – Ackerman, S. **"Corruption: A Study in Political Economy"**, (New-York: Academic press, 1978).
27. Samira Lindner, **Anti-corruption Instruments of the African Union and Regional Economic Communities**, (Transparency International Organization, Sep. 2014).
28. Transparency International Organization, **International Corruption Perceptions index 2014**, (Berlin: Transparency International Organization, 2014).
29. ———————————, **Anti-corruption Conventions in Africa: What Civil Society Can Do To Make Them Work,** (Berlin, Transparency International Organization, 2006).
30. ———————————, **People and Corruption: Africa Survey 2015**, Global Corruption Barometer, (Berlin, Transparency International Organization, 2015).
31. ———————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Full Source Description"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
32. ———————————, **"Corruption Perceptions Index 2017: Technical Methodology Note"**, (Berlin: Transparency International Organization, 2017).
33. UK Aid, The Department for International Development: **Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them: Evidence paper on corruption, (**London: Department for International Development, Jan. 2015).
34. United Nations, Economic Commission for Africa, **"Measuring corruption in Africa: The international dimension matters - African Governance Report IV"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016).
35. UNDP, Global Thematic Programme on Anti-Corruption for Development Effectiveness (PACDE), **MDGs and Anti-Corruption**, (New York: UNDP, 2015).

36. UN, **Global Dynamic of Corruption, The Role of the United Nations Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption**, (Vienna: U.N., CICP-3, October 2002).
37. Voskanyan Frunzik, "**A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia**", A Master's Essay Submitted to the Faculty of the Graduate School of Political Science and International Affairs for partial Fulfilment of the Degree of Master of Arts, (Yerven: university of Armenia, Nov. 2000).
38. World Bank, **"World Development Report 1997: The State in a Changing World"**, (New York: Oxford University 1997).
39. World Bank, **"The Republic of Uganda Public Expenditure: Review report on the progress and challenges of budget reforms"**, Report No. 24882-UG, (Washington, D.C: World Bank, September 2002).
40. World Bank, **Worldwide Governance Indicators**, various issues, At: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home.